الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/21/LSO/1

الجمعية العامة

Distr.: General
29 October 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية والعشرون
١٩-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

ليسوتو

* هذه الوثيقة استُنسخت كما وردت. وليس في محتواها ما يعبر عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة.

(A) GE.14-19392 111114 131114

1419392

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية وعملية التشاور

١- استُعرضت حالة حقوق الإنسان في ليسوتو في أيار/مايو ٢٠١٠. وقبلت ليسوتو ٩٦ توصية ورفضت ٢٢ توصية أخرى. ولكن ليسوتو لم تنِ في الوفاء بالتزاماتها الدولية على الرغم مما اعترضها من عقبات من قبيل عدم كفاية الموارد والقدرات المطلوبة.

٢- وبعد الاستعراض، أنشئت لجنة تنسيق في عام ٢٠١١ للإشراف على تنفيذ التوصيات. وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأيرلندية للمعونة، عُقدت اجتماعات بعد ذلك بغرض موافاة وحدة حقوق الإنسان (الوحدة) بآخر المستجدات عن التقدم الذي أحرزه أصحاب المصلحة. وفي عام ٢٠١٣، أُعدَّ تقرير مرحلي صاغت على أساسه الوحدةُ والإدارة القانونية في وزارة الشؤون الخارجية وثيقة عمل في آب/أغسطس ٢٠١٤. ثم قُدمت الوثيقة إلى لجنة التنسيق واللجنة المعنية بحقوق الإنسان المشتركة بين القطاعات، وتضم كلتاهما أعضاء في منظمات المجتمع المدني وفي الوزارات الحكومية، للإدلاء بتعليقاتهما ولإجراء مزيد من المداولات. وفي يومي ٢ و٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عُقدت حلقة عمل وطنية شارك فيها جميع أصحاب المصلحة من أجل المصادقة على التقرير. وقدمت أمانة الكومنولث المساعدة التقنية في وضع مشروع التقرير بواسطة وحدة حقوق الإنسان فيها.

ثانياً- معلومات أساسية

٣- شهدت ليسوتو تنظيم انتخاباتها الديمقراطية الخامسة في أيار/مايو ٢٠١٢ وتتوجت الانتخابات بقيام الحكومة الائتلافية القائمة (مؤلفة من حزب تجمع جميع الباسوتو ومؤتمر ليسوتو من أجل الديمقراطية وحزب باسوتو الوطني) وهي أول حكومة ائتلافية في تاريخ ليسوتو.

ثالثاً- متابعة نتائج الاستعراض السابق: تنفيذ التوصيات التي حظيت بالقبول

ألف- الالتزامات الدولية والمساعدة التقنية (التوصية ٩٦: ١٣، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٦ - التوصية ٩٧: ١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٨، ١١، ٤٦، ٤٧)

٤- تم التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥- وتوخياً لإنفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اعتمد مجلس الوزراء في عام ٢٠١١ السياسة الوطنية بشأن الإعاقة وإعادة التأهيل. وتركّز السياسة على الإعاقة بوصفها قضية من قضايا حقوق الإنسان. وهي تقر بأنه كي يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من التنافس مع غيرهم ولكي تكون المنافسة لصالحهم، فإنه ينبغي أن يحصلوا على التعليم والتدريب وفرص العمل والخدمات الصحية وجميع متطلبات الحياة الأخرى. ويجري حالياً وضع مشروع قانون في هذا الشأن.

٦- وتم في عام ٢٠٠٣ التصديق على البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص وتم إدراج أحكامه في القانون الوطني عن طريق سن قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١١. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، أُطلق رسمياً إطار العمل والخطة الوطنية الاستراتيجيان الوطنيان المتعلقان بمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي شراكة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من خلال برنامجٍ إقليمي لرصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص موَّلته حكومة الولايات المتحدة.

٧- وبفضل المساعدة المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والمساعدة التقنية التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، سنّت ليسوتو قانون حماية الطفل ورفاهه في عام ٢٠١١ الذي أُدرجت من خلاله أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والميثاق الأفريقي بشأن حقوق ورفاه الطفل في التشريعات الوطنية. وسيُنظَّم وينفذ القانون المذكور على نحو يزيد من تعزيز وحماية وإعمال حقوق الطفل ورفاهه.

٨- ولإدراج محتوى إعلان الأمم المتحدة لمبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة في القوانين الوطنية، تم تعديل الدستور (التعديل السادس في عام ٢٠١١) من أجل تكريس حماية حقوق ضحايا الجريمة بوسائل منها آليات تضمن دفع تعويضات لضحايا الجريمة ومساعدة الفئات الضعيفة من ضحايا الجريمة. وتم في السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ تحسين الهيكل الأساسي المؤسسي للمكتب. والمكتب مؤسسة مختلفة جداً عن نظام العدالة الجنائية الذي يركز على المجرم ويحول الاهتمام إلى نظام عدالة يركز على حقوق الضحية. وقد جاء هذا التحول استجابةً لاحتجاج وطني شديد على أن نظام العدالة الجنائية في ليسوتو يحمي حقوق المجرمين بعكس حقوق ضحايا الجريمة.

٩- وفي إطار برنامج تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، تلقت وحدة حقوق الإنسان مساعدة تقنية ومالية موَّلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأيرلندية للمعونة. وشكلت مساعدة الدولة الطرف على تقديم التقارير أحد عناصر الدعم المقدم. فقد جمعت الوحدة مشاريع تقارير تناولت العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب. ولا تزال تلك

التقارير في انتظار موافقة مجلس الوزراء عليها من أجل تقديم كل منها بعد ذلك إلى هيئة المعاهدة المعنية.

١٠- وهناك أيضاً مشروع تقرير يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لا يزال في انتظار موافقة أصحاب المصلحة عليه بينما تم تقديم التقرير المتعلق باتفاقية حقوق الطفل إلى لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة بمساعدة اليونيسيف. وفضلاً عن ذلك، تم على الصعيد الإقليمي تقديم التقرير المتعلق بالميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهه بينما لا يزال التقرير المتعلق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في انتظار موافقة أصحاب المصلحة عليه قبل تقديمه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥.

١١- وتم تجميع تقرير أولي يضم التقارير الأول والثاني والثالث والرابع بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل ليسوتو وتقديمه إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١١ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأيرلندية للمعونة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتنكب اللجنة الفنية المعنية بالمسائل الجنسانية على تجميع تقرير دوري بتنسيق من وزارة الشؤون الجنسانية والشباب والرياضة والترفيه.

١٢- ولم يتم بعد التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. غير أن الحكومة قد سمحت لهيئات من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وللمقرر الخاص المعني بحرية التعبير والمقرر الخاص المعني بالسجون وأماكن الاحتجاز في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بزيارة المؤسسات الإصلاحية وتفتيشها وبتقديم توصيات بشأنها.

١٣- ولا تزال ليسوتو متخلفة عن ركب الوفاء بالالتزامات الخاصة بتقديم التقارير وعن ركب إدراج أحكام المعاهدات في القوانين الوطنية. فوضع التقارير مهارةٌ متخصصة ولكن أغلب موظفي الوزارات لا تتوفر لديهم هذه المهارة. ولا تتوفر لدى الوحدة المكلفة بالإشراف على تنفيذ المعاهدات الموارد البشرية الكافية ولا التدريب المناسب.

باء- تعزيز حقوق الإنسان (التوصية ٩٦: ٨، ١٠، ٢٦ - والتوصية ٩٧: ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٥١)

١٤- أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (اللجنة) عن طريق إدخال التعديل السادس على الدستور في عام ٢٠١١ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأيرلندية للمعونة. وحصل مشروع قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤، الرامي إلى تفعيل اللجنة، على شهادة موافقة من غرف الادعاء العام، وهو الآن جاهز لتقديمه إلى مجلس الوزراء بحلول نهاية العام الجاري.

١٥- وفي سعي إلى تعريف عامة الجمهور باللجنة، تتعاون الحكومة مع مركز موارد التغيير وهو أحد منظمات المجتمع المدني. ويتلقى المركز أموالاً من الاتحاد الأوروبي من أجل الدعوة إلى تفعيل لجنة حقوق الإنسان وتنظيم حلقات عمل للتشاور بشأن مشروع القانون على صعيد المجتمع المحلي. وبخصوص هذا التعاون، نُظمت خلال سنوات ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ على التوالي حلقات عمل مخصصة لوسائط الإعلام ولأعضاء البرلمان والشباب ونزلاء وموظفي السجون. وكان الغرض من هذه الحلقات توعية المشاركين بدور اللجنة دعماً لتفعيلها المرتقب.

١٦- وتحت راية التعاون بين الاتحاد الأوروبي والحكومة، عقدت وزارة الشؤون القانونية والدستورية وحقوق الإنسان حواراً مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣ بشأن قضايا الحوكمة. وكان الغرض من الحوار تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن تُستهدف بالمساعدة. ونتج عن هذا الحوار أن تم تحديد المجالات التالية وهي: تقديم تقارير من الأحزاب في الحكومة ومن أحزاب المعارضة، وإدراج أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في القوانين الوطنية، وإنشاء اللجنة وتفعيلها.

١٧- ويجري اتخاذ تدابير لتطوير سياسة وطنية لحقوق الإنسان تكون بمثابة دليل يُسترشد به في الوفاء على نحو محكَم ومنسَّق بالالتزامات التي أخذها البلد على عاتقه في مجال حقوق الإنسان. وعُقدت، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأيرلندية للمعونة، حلقة عمل في أيار/مايو ٢٠١٤ جمعت أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة السياسة المتصوَّرة. ومن المقرر عقد حلقة عمل تخصَّص لمناقشة المنهجية في وقت لاحق هذه السنة يتم خلالها تشكيل اللجنة التي ستشرف على وضع السياسة وتنفيذها.

١٨- وغيّرت الحكومة وضع إدارة الرفاه الاجتماعي فجعلت منها وزارة التنمية الاجتماعية. وتركز الوزارة على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واليتامى وغيرهم من الفئات الضعيفة عن طريق تنفيذ مبادرات الاعتماد على النفس مقابل نهج الرفاه الاجتماعي الذي كان يموَّل مما تبقى ويتوخى الإصلاح ويؤدي إلى اتكال المستفيدين منه عليه وإلى إلحاق وصمة عار بهم. وتمسكاً بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تنكب الوزارة حالياً على وضع استراتيجية وطنية لإدماج ذوي الإعاقة في صميم المجتمع. وقد تلقت الوزارة أيضاً دعماً مالياً من الاتحاد الأوروبي واليونيسيف من أجل صوغ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي تركز على حالات الضعف في جميع مراحل الحياة. ولا تزال الاستراتيجيتان في انتظار تقديمهما إلى مجلس الوزراء.

١٩- وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، نظمت الوحدة حلقة عمل تناولت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان الغرض من حلقة العمل هذه توعية أصحاب المصلحة بحقوق ذوي الإعاقة حرصاً على تحسين إعمال حقوق ذوي الإعاقة في البلد. وتقر الحكومة بأنه لا يزال من الضروري فعل المزيد من أجل ضمان الإعمال التام لحقوق ذوي الإعاقة على الرغم من

التزامها بتعزيز حقوق هؤلاء الأشخاص. وفي عام ٢٠١٠، اختير لإحياء اليوم الدولي لحقوق الإنسان موضوع "ارفع صوتك، أوقف التمييز". وتم الاحتفاء بهذا الموضوع من جانبين هما الإعاقة وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز. وكان في ذلك تكريم لسيدتين من المدافعين عن حقوق الإنسان مشهود لهما بالنضال في مجال الإعاقة وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز في مقاطعة ليريبي.

٢٠- وفي كل سنة، تحتفل الوحدة باليوم الدولي لحقوق الإنسان. ويدلي الوزير ببيان أمام وسائل الإعلام ويكون هذا اليوم فرصةً للتعريف بقضايا حقوق الإنسان على نطاق واسع.

٢١- وبفضل مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأيرلندية للمعونة، نُظمت حلقات عمل أيضاً لفائدة مدرسين وأعضاء في البرلمان وموظفين في القضاء بشأن قضايا حقوق الإنسان في عام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٣. ورفعت الوحدة الوعي أيضاً بحقوق الإنسان في صفوف موظفي الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون (مصالح الأمن الوطني والشرطة وأفراد الجيش وموظفو المؤسسات الإصلاحية) في عام ٢٠١٠ لتمكينهم من حماية حقوق المواطنين وأداء مهامهم الأمنية المنوطة بهم بموجب القانون وتنفيذ السياسة الحكومية على نحو أكثر كفاءة. واستُقدم المشاركون من جميع الفئات من المقاطعات الريفية والحضرية. وركزت الحملات على أمور منها مدونة الأخلاق وحظر التعذيب لا سيما في أماكن الاحتجاز. وتخضع وكالات إنفاذ القانون باستمرار لدورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان تتناول مواضيع من جملتها حظر التعذيب واستخدام القوة.

٢٢- وكوسيلة لتوعية الناخبين وتشجيع مشاركتهم، عيّنت اللجنة المستقلة للانتخابات ٢٨ مثقِّفاً للناخبين بصورة مؤقتة ودرَّبتهم على العملية الانتخابية ونشرهم في جميع أنحاء البلد لتثقيف الناخبين. وأشركت اللجنة أيضاً منظمات المجتمع المدني في تثقيف جميع الناخبين في جميع أنحاء البلد بشأن الانتخابات. وكان الغرض الأساسي من هذا العمل زيادة فهم عملية الانتخاب وتشجيع المشاركة إلى جانب تعزيز المصداقية والقبول بنتائج الانتخابات. ودرَّبت اللجنة المستقلة للانتخابات فضلاً عن ذلك ممثلين عن الأحزاب السياسية ليقوموا بدور المدرِّبين أو المثقِّفين لتمكينهم من تثقيف الناخبين وتعليمهم في شؤون الانتخابات أو حس المواطنة كلٌّ داخل حزبه. وأُنشئت محكمة للإشراف على احترام قانون السلوك في الانتخابات.

٢٣- وفي عام ٢٠١١، اختير لإحياء يوم حقوق الإنسان موضوع "الاحتفال بحقوق الإنسان". ولما كان البلد في خضم الاستعدادات للانتخابات العامة التي جرت في عام ٢٠١٢، تم حصر الموضوع في "التسامح السياسي" واحتُفل بذلك اليوم عن طريق عقد حلقة دراسية رفيعة المستوى تم فيها طرح الموضوع وما يعنيه في السياق الخاص بليسوتو.

٢٤- ولتعزيز الحق في المشاركة العامة في الحياة السياسية، وضعت الحكومة السياسة الوطنية للاّمركزية في عام ٢٠١٤. والغرض من تلك السياسة هو تعميق واستدامة الحكم

الديمقراطي القائم على مشاركة القاعدة الشعبية والحد من الفقر وتشجيع التنمية المحلية المنصفة وزيادة مشاركة المواطنين وتقوية نظام الحكم المحلي عن طريق نقل الوظائف والمسؤوليات والموارد اللازمة لتقديم الخدمات إلى السلطات المحلية مع الاحتفاظ بروابط وظيفية فعالة وعلاقات مساءلة متبادلة بين هيئات الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

٢٥- وسنّت الحكومة قانون الاجتماعات والمواكب العلنية في عام ٢٠١٠. ويُعرَّف الاجتماع العلني بأنه تجمّع أشخاص يسعون إلى تحقيق هدف مشترك باستثناء التجمعات لأغراض دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو مهنية أو تجارية، بينما يعرف الموكب بأنه اجتماع علني يتنقل من مكان إلى آخر. وتجنِّب المواد ٤ إلى ٨ من القانون المذكور الإفراطَ في تنظيم حرية التجمع. وينص القانون على أنه يتعيّن على أي شخص يرغب في عقد اجتماع أو تنظيم موكب علني أن يقدم إخطاراً كتابياً إلى قائد الشرطة في المنطقة التي يُعتزم عقد الاجتماع أو تنظيم الموكب فيها. وينص القانون على وجوب تقديم ذلك الإشعار قبل سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع أو تنظيم الموكب أو قبل يومين في حالة الطلبات العاجلة.

٢٦- وسنّت الحكومة قانون وسائط الإعلام في عام ٢٠١٢. ويرمي القانون إلى حل المنازعات والبت في الشكاوى التي تخص وسائط الإعلام وينص على إنشاء لجنة لحل المنازعات في حقل البث الإعلامي. وتنظم اللجنة إصدار التراخيص وتعد قانون البث الإذاعي لمحتوى ما تبثه الإذاعة والتلفزيون؛ وهي تراجع محتوى البث الإذاعي وتسعى إلى حل المنازعات ذات الصلة. ولم تنظر اللجنة منذ إنشائها في أي منازعة بعد ولكنها تناولت شكاوى تتعلق بمسائل إجرائية وتم في إطارها الامتثال لتوجيهاتها أو قراراتها إلى حد كبير. ولا يزال مشروع سياسة وسائط الإعلام في انتظار موافقة الحكومة عليه.

٢٧- زارت بعثة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ليسوتو في مهمة لتعزيز الحقوق في عام ٢٠١٢. وكان المراد من البعثة تعزيز الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتقييم حالة حقوق الإنسان في ليسوتو عموماً. وتم تلقي وقبول ٣٥ توصية تناولت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المرأة والطفل وظروف العيش في السجون وحرية التعبير والوصول إلى المعلومة وإلغاء عقوبة الإعدام إلى جانب تعليقات عامة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان اشتملت على نقاط منها تعزيز اللجنة المستقلة للانتخابات وإنشاء لجنة حقوق الإنسان. ولا يزال تنفيذ توصيات البعثة جارياً.

جيم- التنمية الاجتماعية والاقتصادية (التوصية ٩٦: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١١، ١٢، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥ - التوصية ٩٧: ٢٦، ٤٥، ٤٩، ٥٠)

٢٨- اتخذت ليسوتو مبادرات وطنية من أجل الحد من الفقر وحرصاً على تنمية البلد اقتصادياً. ولا تزال هذه المبادرات في صميم جدول أعمال الحكومة.

٢٩- وتُحل الخطة الوطنية الاستراتيجية للتنمية [٢٠١٢/١٣-٢٠١٦/١٧] محل الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر وإطار العمل الوطني المؤقت للتنمية. وستكون الخطة الوطنية، مثلها مثل الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر وإطار العمل الوطني المؤقت للتنمية، استراتيجيةً لتنفيذ الرؤية الوطنية ٢٠٢٠ على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويُتوقَّع أن تؤدي الخطة الوطنية الاستراتيجية للتنمية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. والأهداف الاستراتيجية المتوخاة من هذه الخطة الوطنية هي السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع يؤدي إلى إنشاء فرص عمل ويتقاسم ثماره الجميع، وتطوير الهياكل الأساسية البالغة الضرورة، وتحسين قاعدة المهارات وزيادة اعتماد التكنولوجيا وتقوية القاعدة اللازمة للابتكار، وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز، والحد من حالة الضعف، وعكس اتجاه التدهور المناخي والتكيُّف مع تغير المناخ وتعزيز السلم والحكم الديمقراطي وبناء مؤسسات فعالة.

٣٠- ولتقييم ما إذا كان البلد سيحقق رؤية ٢٠٢٠ والأهداف الإنمائية للألفية، أُنهي استعراض قُطري شامل في عام ٢٠١٠ كجزء من آلية استعراض النظراء الأفريقية، وخلُص الاستعراض إلى أن ليسوتو حققت تقدماً في المجالات التالية: الحوكمة؛ والسلام والاستقرار السياسي؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتصدي للضعف الاجتماعي؛ وتوسيع قطاعات إنتاجية جديدة كالصناعة التحويلية والتعدين وزيادة كبيرة في التجارة/الصادرات؛ وإقامة العدل خاصة بواسطة آليات بديلة لحل المنازعات؛ وارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وتنمية الموارد البشرية وزيادة التغطية بالخدمات الصحية. ومن التحديات الرئيسة التي لا بد من التصدي لها توفير الخدمات العامة والمساءلة عليها، وحل النزاعات، والتدهور البيئي، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز، والتقدم التكنولوجي وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام يتقاسم ثماره الجميع بحيث يؤدي إلى الحد من الفقر. وقد تم بيان هذه التحديات جميعها في الخطة الوطنية الاستراتيجية للتنمية.

٣١- وحسب تقرير ليسوتو عن حالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٣، فإن ليسوتو في طريقها إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بينما لن تتمكن ليسوتو من تحقيق الأهداف المتبقية بحلول عام ٢٠١٥. وشاركت ليسوتو مع بلدان أفريقية أخرى في وضع ورقة موقف من جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. أما المجالات التي يتركز عليها الاهتمام بوجه خاص فهي الأمن الغذائي والتعليم والصحة والديمقراطية وبناء مؤسسات فعالة. ومن الاستراتيجيات التي ستُستخدم أيضاً للمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال التنمية المذكور زيادة نقل التكنولوجيا المبتكرة وتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي وإنشاء شراكات استراتيجية وتحقيق نمو شامل للجميع.

٣٢- وفي محاولة للمساهمة في التخفيف من الفقر، وُضع مشروع سياسة وطنية للتنمية الاجتماعية لتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاستراتيجية ولا يزال المشروع في انتظار موافقة

مجلس الوزراء عليه. ويتناول مشروع السياسة الوطنية هذا حقوق المجموعات الضعيفة (الأطفال والمسنون والمعاقون) من منظور التنمية الاقتصادية بعكس نهج الرفاه الاجتماعي الذي لا يعالج اتكال المستفيدين على الحكومة. وحالما يتم اعتماد هذه السياسة، فإنها ستُهيئ إطار العمل لتلبية مختلف الاحتياجات الإنسانية مع التركيز بوجه خاص على الحؤول دون المعاناة من الضعف والحرمان وعلى الحد من الفقر وبناء قدرة الفقراء إعالة أنفسهم بأنفسهم وعلى إزالة العوائق أمام الاندماج الاجتماعي. وقد شارف مشروع الخطة الاستراتيجية لتنفيذ السياسة المذكورة على الاكتمال.

٣٣- وتعاني الفئات الضعيفة من الفقر معاناة شديدة إلى حد ما. لذلك، زادت الحكومة، في إطار الاضطلاع بمسؤوليتها الاجتماعية، مبلغ المساهمة في صندوق معاشات المسنين من ٤٣ إلى ٤٧ دولاراً بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية لكل شخص في السنة المالية ١٥/٢٠١٤. وعلى المنوال ذاته، أعيدَ النظر في منحة الطفل التي أصبحت تُحسب وفق عدد الأطفال في كل أسرة معيشية بينما كان يُدفَع في السابق مبلغ موحد قدره ٣٤ دولاراً بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية لكل أسرة معيشية، وطريقة حسابها كالتالي: تحصل الأسرة التي لديها طفل أو طفلان على مبلغ ٣٤ دولاراً كل ثلاثة أشهر، وتحصل الأسرة التي لديها ثلاثة إلى أربعة أطفال على مبلغ ٥٧ دولاراً كل ثلاثة أشهر؛ وتحصل الأسرة التي لديها خمسة أطفال على الأقل على مبلغ ٧١ دولاراً كل ثلاثة أشهر. وهذه المبالغ تُمكِّن الأسر المعيشية من تلبية احتياجات الأطفال الأساسية.

٣٤- وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية منحاً دراسية من خلال برنامج المنح الدراسية لليتامى والأطفال ضعفاء الحال. ويدفع برنامج المنح عن اليتامى والأطفال ضعاف الحال في المدارس الثانوية المسجلة لدى وزارة التعليم نفقات التسجيل والدراسة والكتب والمستلزمات المدرسية ونفقات السكن والغذاء والامتحانات، عند الاقتضاء. ويجب أن يكون جميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة من العمر عند بداية الاستفادة من البرنامج. وحظي البرنامج بدعم من الصندوق العالمي سينتهي خلال السنة المالية الجارية. وغطى الدعم المالي الذي قدمه الصندوق نفقات مستلزمات النظافة والبدلات المدرسية لفائدة الأطفال حيث إن هذه النفقات غير مشمولة بالبرنامج. ويتفاوت عدد الأطفال المستفيدين من الدعم وفق هذه الخطة منذ عام ٢٠١٠، وأغلبهم من تلاميذ المستوى الثانوي، على النحو التالي: ٢٠١٠-١١٥ ٢٧؛ و٢٠١١-٣٠٠ ٢٠؛ و٢٠١٢-٧٦٤ ١٩؛ و٢٠١٣-٤٥٨ ١١؛ و٢٠١٤-١٣٤ ١١. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الأطفال المستفيدين من البرنامج من جديد بعد تنفيذ إجراء رسوم الترشيد الخاصة بالمدارس لأن بعض المدارس تفرض رسوماً مرتفعة ولأن التغطية انحسرت. وهناك أيضاً ست مدارس مخصصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تحظى بدعم البرنامج فيما يتعلق بنفقات السكن والغذاء و لم تحدَّد سن دنيا لبدء الاستفادة من البرنامج.

٣٥- وتقترح السياسة الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز اتباع نهج متعدد القطاعات في التصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز. ويُعتبر انعدام الأمن الغذائي والفقر والتفاوت الهيكليان من العوامل التي تعرِّض الناس للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز. وفي هذا الشأن، قُدمت المساعدة للناس، خاصة في الأرياف النائية، بتوفير الأسمدة لهم لتحسين محاصيل بساتينهم. وأُنشئت مجموعات دعم ترصد هذه البرامج وتحرص على استمرار تنفيذها في القرى.

٣٦- وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، تنظم الحكومة حالياً حملات توعية بشأن أساليب مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والتصدي له من قبيل ختان الذكور ومنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل. وقد كان لاستحداث مبادئ توجيهية بخصوص منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل والحزمة الخاصة بالأم والرضيع عظيم الأثر في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز.

٣٧- وبفضل حساب مواجهة تحديات الألفية، استفادت الحكومة من تمويل أعمال تجديد المراكز الصحية إلى جانب إنشاء مراكز صحية جديدة. وزادت وزارة الصحة أجور الممرضات العاملات في المراكز الصحية في الأرياف النائية كوسيلة لاستبقائهن من أجل ضمان سهولة الوصول إلى الخدمات الصحية.

٣٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وقعت وزارة العمل مع جمهورية جنوب أفريقيا على مذكرة تفاهم بشأن التعاون الخاص باليد العاملة. والغرض من مذكرة التفاهم تلك، إلى جانب أغراض أخرى، هو تنظيم ومعالجة المشاكل المتعلقة بالعمال المهاجرين شبه المهرة من ليسوتو إلى جنوب أفريقيا. وتتناول مذكرة التفاهم أيضاً مسائل تتعلق بحل المنازعات والحوار الاجتماعي ودفع تعويضات على الأمراض المهنية ومجالات التعاون الممكنة بين البلدين. وتتناول مذكرة التفاهم بتمعُّن موضوع تعويض مواطني باسوتو الذين تعرضوا لإصابات في أماكن عملهم.

٣٩- وقد حسّنت الحكومة خدمات الإمداد بالمياه والإصحاح في الحواضر والأرياف. وفي عام ٢٠٠٨، بدأت أشغال بناء سد ميتولونغ وما يرافق ذلك من هياكل أساسية لتوفير الماء الصالح للشرب للاستخدام المترلي والصناعي في ماسيرو والمدن المجاورة لها وهي روما ومازينود وموريجا وتياتياننغ. وقد شارفت الأشغال على الانتهاء حيث تم الفروغ تماماً من تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من بناء الهياكل الأساسية المتقدمة، وأُكملت أشغال بناء السد ومحطة ضخ الماء الخام بنسبة ٧٥ في المائة، وأشغال بناء محطة معالجة المياه بنسبة ٩٥ في المائة وإقامة أنظمة نقل المياه باتجاه المصب بنسبة ٩٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، وضمن المرحلة الأولى من أشغال الإمداد بالمياه والإصحاح، التي أُكملت في عام ٢٠٠٩، تم إمداد سبع قرى تقع في منطقة مُستجمع المياه بالماء الصالح للشرب وبمرافق الإصحاح. وضمن المرحلة الثانية من نفس الأشغال، التي طُلب تقديم عطاءات بشأنها، ستزوَّد ٧٩ قرية و١٣ مدرسة بشبكات

جديدة للإمداد بالمياه أو سيتم تحسين شبكات التزويد بالمياه الموجودة فيها، بينما ستزوّد ٩١ قرية و١٨ مدرسة في منطقة مُستجمَع المياه بمرافق الإصحاح أو ستتم إعادة تأهيل تلك المرافق فيها. ومن المتوقع أن يُشرع في تنفيذ المرحلة الثانية من أشغال التزويد بالمياه والإصحاح في منتصف عام ٢٠١٦.

٤٠- وفي عام ٢٠١١، وقعت ليسوتو وجمهورية جنوب أفريقيا على اتفاق ثنائي بشأن المرحلة الثانية من مشروع تزويد هضاب ليسوتو بالمياه في منطقة موكوتلونغ والذي يشتمل على بناء سد بوليهالي. وتم رسمياً تدشين السد في آذار/مارس ٢٠١٤. ومن الفوائد التي سيعود السد بها على المجتمع المحلي إحداث فرص عمل وإنشاء مراكز صحية وبناء هياكل أساسية طُرقية والربط بشبكة الكهرباء، إلى جانب فوائد أخرى.

٤١- وإذ تواصل المجتمعات المحلية نموها، خاصة في الحواضر، تواصل الحكومة مواجهة التحدي المتمثل في زيادة الإمداد بالمياه ومرافق الإصحاح معاً. وتواصل الحكومة توفير المرافق الأساسية في الأرياف على سبيل الأولوية إلى جانب تضييق الفوارق بين الحواضر والأرياف.

٤٢- وفي عام ٢٠١١، شرعت وزارة التعليم والتدريب، بفضل الدعم المالي الذي قدمته اليونيسيف، في وضع سياسة وخطة استراتيجية لتوفير الرعاية والنماء المتكاملين في الطفولة المبكرة في ليسوتو. وقد حظيت هذه السياسة والخطة الاستراتيجية بموافقة مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وتعطي السياسة أولوية كبرى لنماء الأطفال ولتعليمهم وصحتهم وتغذيتهم ونظافتهم وحمايتهم منذ الحمل وإلى غاية السنة الخامسة من العمر. ويبلغ عدد الأطفال المسجلين في ٢٤٧ فصلاً من فصول الاستقبال حالياً ١٦٨ ٦ طفلاً، ويبلغ عدد المسجلين في ٥٧ فصلاً مترلياً ٥٨٤ طفلاً ويبلغ عدد المسجلين في ١٥٠ ٢ فصلاً في المراكز التعليمية ٠١٣ ٦١ طفلاً.

٤٣- ولتحسين نظام التعليم ورفع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، تم توفير مواد التدريس والتعلم بالمجان وتوفير مدرسين جُدد ومؤهلين وبناء مدارس جديدة في الأرياف النائية. وأُنشئت فصول دراسية إضافية في المدارس الموجودة لضمان تيسير الالتحاق بالمدرسة. ومن جملة الإجراءات الأخرى التي اتُّخذت إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المدارس الابتدائية ومنذ عام ٢٠١١، بناء مدارس تراعي احتياجات ذوي الإعاقة.

٤٤- ونظمت مفتشية وزارة التعليم والتدريب حملة لنشر قانون التعليم الصادر في عام ٢٠١٠ على نطاق واسع. وهدفت الحملة إلى تأهيل المدرّسين فيما يخص أحكام القانون الذي استُرشد به وكان مؤثراً في وضع المنهج الدراسي الجديد. فالمنهج المتكامل الجديد أكثر استجابة لاحتياجات البلد لأنه لا يرمي إلى ضمان اكتساب الأطفال المعارف والمهارات فحسب وإنما إلى تمكينهم من تطبيقها داخل محيطهم. ويقوّي المنهج مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب ويتضمن تقييماً متكاملاً ومتواصلاً للمتعلمين على مدار السنة.

٤٥- ولا يزال معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز في ارتفاع. إذ تبيّن من استقصاء الصحة الديمغرافية الذي يُجرى كل ٣ سنوات أن معدل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة يرتفع ببطء. ومن التحديات المطروحة أن للسلوك الجنسي جذور عميقة في المواقف والمعتقدات التقليدية الراسخة التي يصعب تغييرها. وتُشَن حملات متواصلة لتثقيف عامة الناس بشأن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز. ويجري تنفيذ الخطة الاستراتيجية الثلاثية المنقحة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لعام ٢٠١٤.

٤٦- ومكّنت دراسات الحكومة وشركائها من تحديد الأسباب الرئيسية وراء حدوث إصابات جديدة ومن وضع استراتيجيات وقائية أكثر فعالية. أما التحدي الراهن فيتمثل في تشديد وتنفيذ الاستراتيجيات الوقائية المحددة الهدف والقائمة على أدلة مع التركيز على تعدد الشركاء الجنسيين واستخدام العازل الطبي على نحو صحيح ودائم وعلى توفير التربية الجنسية للشباب وختان الذكور والتمييز بين الجنسين والفئات السكانية المعنية والعمال المهاجرين.

٤٧- ولا تزال ليسوتو تواجه تحديات من قبيل الفقر وانعدام الأمن الغذائي بسبب تدهور الإنتاج الزراعي وارتفاع معدل البطالة. ومن أجل التغلب على هذه التحديات، خصصت وزارة الزراعة والأمن الغذائي ميزانية تفوق ٠٩٧ ٧٥٦ ٩ دولاراً بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية لتدخلات أهمها توفير مدخلات زراعية مدعومة حكومياً (البذور والأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة ومبيدات الحشرات والكلس) والقيام بالعمليات الميكانيكية من الحرث إلى الحصاد بكلفة أقل بنسبة ٥٠ في المائة. وتموّل مديرية الشؤون الإنسانية في الجماعة الأوروبية برنامج الطوارئ والمرونة الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة، وهو عبارة عن برنامج مدته ثلاث سنوات لمساعدة ٥٠٠ ١٨ أسرة معيشية عن طريق توفير المدخلات الزراعية لها وتمكينها من اكتساب المعرفة بالتكنولوجيات الزراعية وذلك بهدف مساعدة المجتمعات المحلية على التكيف مع تغير المناخ وبناء مرونتها حتى تزداد قدرتها على تحمل الصدمات في المستقبل. ويشجع البرنامج أيضاً الزراعة الحافظة للموارد وتحسين البستنة والتغذية المترليتين في جميع مقاطعات البلد العشر.

دال- حقوق المرأة (التوصية ٩٦: ٨، ١٤، ١٥، ٣٠، ٣٢، ٣٣ - التوصية ٩٧: ١٥، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧)

٤٨- كثيراً ما تقع النساء ضحية الاتجار بالبشر بسبب ضعف طبيعتهن. ففي عام ٢٠١١، سن البرلمان قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يرمي إلى منع جميع أشكال الاتجار والمعاقبة عليها ويقتضي اعتماد تدابير حماية. وينص القانون أيضاً على إنشاء مراكز رعاية في جميع أنحاء البلد. ويقتضي أن توفر تلك المراكز المأوى والرعاية الصحية والمشورة وخدمات إعادة التأهيل إلى جانب الدعم المادي الأساسي مؤقتاً لرعاية الأطفال ضحايا الاتجار وإعادة

إدماج الضحايا من البالغين في أسرهم. ويوفر القانون الحماية لضحايا الاتجار من الملاحقة القضائية على أفعال مخالِفة للقانون يكونون قد ارتكبوها كنتيجة مباشرة لخضوعهم للاتجار. ويُمنح الضحايا الأجانب الإقامة الدائمة كبديل قانوني عن نقلهم لأن الضحايا عندما يدخلون البلد بصورة غير قانونية ورغماً عنهم، سيساعدون في عملية ملاحقة الجناة كشهود عيان.

٤٩- وقد وُضع مشروع لوائح تنظيمية تتعلق بمكافحة الاتجار تنص على إعادة الضحايا إلى أوطانهم. والغاية من هذه اللوائح تنظيم مسائل الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين والإقامة. وهي تنص على أنه يتعين على الحكومة، من خلال وزارة الشؤون الخارجية، أن تسهّل عملية الإعادة إلى الوطن عند انتهاء القضية أو بعد أن يكون الشاهد قد أدلى بشهادته.

٥٠- وفي محاولة لتنفيذ القانون المذكور، تترأس وزارة الشؤون الخارجية فريقاً من قطاعات عدة لمكافحة الاتجار على الصعيد الوطني يلتقي شهرياً. وتتمثل واجبات الفريق المذكور الأساسية في إرشاد وترؤس تنفيذ خطة إدارة الهجرة في ليسوتو التي تشتمل على الاتجار بالأشخاص وتهريب البضائع. وقد وضعت هذه الهيئة إطار العمل وخطة العمل الوطنيين لمكافحة الاتجار للفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦. وفيما يتعلق بالمقاضاة، تم الانتهاء من التحقيقات في ثماني قضايا مَثُل في خمس منها المتهم أمام المحكمة وقد كان محتجزاً على ذمة التحقيق؛ ولا تزال المحاكمة جارية في قضيتين، وتم البت في قضية واحدة وأدانت المحكمة الابتدائية المتهم رغم أن محكمة الاستئناف أبطلت الحكم.

٥١- وأقامت الحكومة شراكة مع منظمات المجتمع المدني لإدارة مراكز الرعاية لكي تقدم المساعدة للضحايا. وفي آذار/مارس ٢٠١١، دربت وزارة التنمية الاجتماعية ٢١ موظفاً على تعريف التهريب والتعرف الأولي على ضحاياه. ومن التدخلات الأخرى إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والشبكات المجتمعية المحلية من أجل التصدي للاتجار بالبشر عن طريق شن حملات توعية مكثفة على صعيد المجتمعات المحلية. وتنفذ وزارة الشؤون الجنسانية برامج للتوعية بالاتجار بالأشخاص في شراكة مع وزارة الشرطة. وتنظم وزارة الشؤون الجنسانية أيضاً عمليات توعية مشتركة مع مصلحة شرطة جنوب أفريقيا في المدن والقرى على طول الحدود بين البلدين. وتنظمان أيضاً حملات في مواقف الحافلات ومراكز التسوق لاستهداف أعداد غفيرة من الناس. ويمول الاتحاد الأوروبي أيضاً برنامج المرأة والقانون في ليسوتو الجنوب الأفريقي من أجل تيسير تنفيذ القانون عن طريق التوعية وزيادة الإعلام بالمسائل المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس والاتجار.

٥٢- ونظمت وزارة الشؤون الجنسانية حملات توعية في جميع المقاطعات العشر في ليسوتو من أجل التعريف على نطاق واسع بقانون الأهلية القانونية للأشخاص المتزوجين الصادر في عام ٢٠٠٦. وبعد عقد انتخابات الحكومة المحلية في عام ٢٠١١، نظمت الوزارة سلسلة من

التجمعات العلنية في المجالس المحلية. ونتيجة لتلك التجمعات، بدأت عامة الشعب تقدر شيئاً فشيئاً التطورات التي أتى بها القانون المذكور.

٥٣- وقامت منظمات المجتمع المدني، مثل منظمة المرأة والقانون في ليسوتو الجنوب الأفريقي واتحاد المحاميات، بترجمة وتبسيط لغة القانون بالعامية المحلية وبتيسير نشره على نطاق واسع في صفوف المواطنين. وعقدت المنظمة المذكورة سلسلة من برامج الدعوة في مختلف أرجاء البلد لفائدة أصحاب المصلحة المعنيين، كالمصارف، بغرض التوعية بأحكام القانون التي تصون المركز الاقتصادي للمرأة، حتى يكون بإمكان النساء طلب الحصول على قروض وإبرام عقود دون موافقة أزواجهن.

٥٤- وفي عام ٢٠١١، اعتمدت ليسوتو خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف القائم على نوع الجنس الموجه ضد المرأة وترمي خطة العمل الوطنية إلى الحد من حالات العنف القائم على نوع الجنس والقضاء عليه ومنع وقوعه. وهي تشجع أيضاً صدور التشريعات وتنظيم حملات في شكل حلقات عمل تدريبية وتجمعات علنية، وتشجع إشراك الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون وجهاز القضاء على الإسراع في الفصل في قضايا العنف القائم على نوع الجنس. وتم إصدار تعليمات جديدة تتعلق بصياغة مشروع قانون العنف المترلي. وتعرِّف تعليمات الصياغة العنف المترلي وتوفر حماية شاملة من العنف الذي يحدث داخل المترل.

٥٥- ويتم التصدي للعنف القائم على نوع الجنس عبر تنظيم دورات تدريبية لبناء القدرات لفائدة وحدة حماية الطفل والشؤون الجنسانية ولفائدة موظفي القضاء والمدعين العامين والقادة والزعماء التقليديين والدينيين فيما يخص القضايا الجنسانية وحقوق الإنسان وكيفية إدارة قضايا العنف القائم على نوع الجنس.

٥٦- وتقوم وزارة الشؤون الجنسانية بتثقيف عامة الجمهور بشأن العنف القائم على نوع الجنس طيلة السنة. وتبلغ الحملات أوجها أثناء الأيام الستة عشر لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس. وتعزيزاً لهذه الحملة، ينفّذ موظفو إدارة الشؤون الجنسانية أنشطة شتى تشتمل على حملات في الحافلات التي تنقل الركاب إلى الأرياف النائية. وتستخدم وحدة حماية الطفل والشؤون الجنسانية ومنظمات المجتمع المدني مثل منظمة المرأة والقانون في ليسوتو الجنوب أفريقي برامج الإذاعة والتلفزيون كأداة لتثقيف عامة الجمهور بخصوص العنف الذي يمارس على المرأة ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٧- وتنفذ إدارة الشؤون الجنسانية برنامجاً لدعم من بقوا على قيد الحياة إثر التعرض للعنف المترلي بينما تواصل وحدة حماية الطفل والشؤون الجنسانية تنفيذ برامج للعدالة التصالحية لفائدة من تعرضوا للعنف المترلي ومعلومات عن العنف القائم على نوع الجنس. وتشجع الوزارة، من خلال ما تنظمه من حملات توعية وتجمعات علنية، عامة الجمهور على إبلاغ قادة المجتمعات المحلية بحالات العنف القائم على نوع الجنس حتى لو لم يكن الشخص متضرراً منها ضرراً مباشراً وسيساعد هؤلاء القادة بدورهم في إبلاغ الشرطة بتلك الحالات.

٥٨- وحسب تقرير الجريمة السنوي الصادر عن مصلحة الشرطة الخيالة في ليسوتو، يتراوح عدد الاعتداءات الجنسية التي أُبلغ عنها ما بين ٥٠٠ ١ و٦٥٠ ١ في السنة في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤. ويُعرض على المحاكم نحو الثلث من مجموع الحالات المبلغ عنها؛ لذا فإن معدل الإدانة ضئيل ويعود السبب في ذلك إلى أن إدارة الشؤون الجنسانية تؤدي دور الوساطة بين الأطراف، بينما يفقد الضحايا الاهتمام بالقضية في حالات أخرى ويقررون وقف الدعوى.

٥٩- وينص قانون العقوبات الذي سُنّ في عام ٢٠١٠ على أحكام تخص جميع حالات الاعتداء بالضرب بما فيها العنف المترلي. غير أن هذا القانون لا يوفر حماية شاملة من العنف الذي يحدث داخل المترل لأنه يوفر الحماية من المنظور العام. وسيتم تصحيح النقائص التي تشوب قانون العقوبات عن طريق سن القانون المتعلق بالعنف المترلي.

٦٠- وفيما يتعلق بقضايا عدم التمييز وتمكين المرأة، أصبح باستطاعة النساء المتزوجات في ليسوتو الحصول على الأراضي والتصرف فيها بوصفها مورداً منتجاً وذلك بفضل سن قانون الأراضي في عام ٢٠١٠. ويرمي القانون إلى ضمان أن يتم تخصيص الأراضي على أساس الجدارة والحاجة. وعلاوة على ذلك، يضمن القانون المذكور قيامَ تطبيقه على احترام خصوصية كل حالة على حدة ويمنح النساء الأراضي عن طريق إدراج نص محدد يبين أن عقد الملكية مشترك بين الأزواج المتزوجين تحت نظام الملكية المشتركة. وهذا تدبير من التدابير الإيجابية التي اتخذها ليسوتو لضمان النهوض بالمساواة بين الجنسين وحصول النساء على نفس الحقوق التي يحصل عليها الرجال.

٦١- ويمنح قانون بطاقات الهوية الوطنية الصادر في عام ٢٠١١ النساء الحق في طلب الحصول على بطاقة هوية دون إذن أزواجهن. وتنص المادتان ١٣ و١٤ من القانون المذكور على أن أي مواطن من مواطني ليسوتو، يبلغ السادسة عشرة من العمر، مؤهل للحصول على بطاقة هوية عندما يقدم شهادة ميلاده أو شهادة تجنيسه أو تصريح إقامة مفتوح.

٦٢- وحققت ليسوتو ٥٨ في المائة كنسبة لتمثيل النساء في انتخابات الحكومات المحلية في عام ٢٠٠٥ بفضل نظام الحصص الذي وُضع من أجل الاحتفاظ بثلث مجموع عدد المقاعد في المجالس المحلية للنساء المرشحات فقط. وبسبب التحديات التي نشأت عن هذا النموذج لأنه يشكل تمييزاً في حق الرجال، استهدفت ليسوتو نموذجاً يقارب المناصفة من خلال قانون انتخابات الحكومات المحلية (تعديل) الصادر في عام ٢٠١١ الذي ينص على أن تُترك للنساء مقاعد خاصة في انتخابات الحكومات المحلية. وكانت النتيجة أن بلغ تمثيل النساء ٤٩ في المائة في المجالس المحلية. وقد كان هذا النموذج ضرورياً لإعمال حقوق النساء في الميدان السياسي على قدم المساواة مع حقوق الرجال. ونُظمت أيضاً حملة مكثفة للدعوة إلى المساواة في التمثيل والمشاركة بين النساء والرجال في حقل السياسة وصنع القرار نظمتها الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

٦٣- وحققت ليسوتو تقدماً كبيراً في مجال المساواة بين الجنسين وكانت رتبتها على مؤشر المساواة بين الجنسين أفضل من رتبتها على مؤشر التنمية البشرية. فمشاركة الإناث في التعليم أكبر من مشاركة الذكور. ومن الإنجازات البارزة التي تحققت مؤخراً صدور قانون انتخابات الجمعية الوطنية ٢٠١١ الذي يقتضي أن يعقب اسم كل رجل اسم امرأة في لوائح التمثيل النسبي التي تضعها الأحزاب السياسية. وإذ بدأ العمل بنظام الحصص، تزايد عدد ونسبة الإناث في البرلمان ومجلس الوزراء وفي المجالس المحلية مثلما تبين من انتخابات الحكومات المحلية والانتخابات الوطنية.

٦٤- ومنذ عام ٢٠١٢، صار التمثيل حسب نوع الجنس ومناصب القيادة وصنع القرار موزعة على النحو التالي: ٣٣ امرأة مقابل ٨٧ رجلاً في الجمعية الوطنية؛ خمس نساء من مجموع ٢٣ عضواً في مجلس الوزراء، أربع نساء من بين سبعة نواب وزراء؛ تسع نساء من مجموع ٢٥ عضواً في مجلس الشيوخ؛ سبع نساء من مجموع ٢٥ أميناً رئيسياً؛ ست نساء من مجموع ١٢ قاضياً وهناك امرأة تشغل منصب قاضية القضاة؛ وخمس نساء من بين ١٤ سفيراً؛ وامرأة واحدة من ضمن ثلاثة أعضاء في اللجنة المستقلة للانتخابات؛ وتشغل امرأة منصب رئيسة ديوان الشكاوى داخل جهاز الشرطة وامرأة أخرى منصب أمينة المظالم. ويتبيّن من هذه الإحصاءات أن تحسناً طفيفاً قد حدث منذ عام ٢٠١٠.

٦٥- ووضعت الحكومة برامج خاصة بالصحة الإنجابية تركز على الأمومة الآمنة ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز من الأم إلى الطفل وعلى صحة المراهقين. ومن السياسات الرئيسية التي اعتُمدت في هذا الشأن السياسة الوطنية للصحة لعام ٢٠١١ التي ترمي إلى الحد من الحالات المرضية والمعاناة الإنسانية في صفوف أفراد الباسوتو وإلى تضييق الفوارق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية وتقوية ركائز نظام الصحة. ومن السياسات الأخرى السياسة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز والخطة الوطنية الاستراتيجية المنقحة ٢٠١٢/٢٠١٣ و٢٠١٥/٢٠١٦ وخطة العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والفتاة وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز ٢٠١٢-٢٠١٧. وترمي جميعها إلى تقوية خدمات الرعاية الصحية وتحسين قدرة الأطفال على البقاء على قيد الحياة وخدمات التغذية وتقوية جهود الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز ورعاية المصابين بهما وعلاجهم، وتحسين نسبة النجاح في علاج مرض السل إلى جانب تحسين الوقاية من الأمراض غير السارية.

٦٦- ويركز برنامج الأمومة الآمنة على راحة الأم. وهو يرمي إلى الحد من عدد حالات الوفاة والأمراض المرتبطة بالحمل والولادة. وبفضل هذا البرنامج، تعلَّم النساء في سن الإنجاب، أي ما بين ١٥ و٤٩ سنة من العمر، كيفية الاعتناء بأجسامهن ويشجَّعن على ذلك بالخضوع للفحص الطبي المنتظِم بغية تحديد ما إذا كنّ يعانين من أمراض يمكن علاجها كسرطان الثدي وسرطان عنق الرحم عندما يشخَّصان في مرحلة مبكرة. وتتم أيضاً توعية

النساء بالأنشطة التي تزيد من أخطار تعرضهن للأمراض إلى جانب الأنشطة التي من شأنها أن تطيل العمر المتوقع للفرد. وتشجَّع الأمهات عموماً على إرضاع أولادهن رضاعة طبيعية طيلة الستة أشهر الأولى من حياة الطفل.

٦٧- ويرمي برنامج صحة المراهقين إلى تثقيف الفتيات بشأن مشاكل الصحة الإنجابية حتى يتجنبن المصائب من قبيل الحمل في سن صغيرة والإصابة بالأمراض. ويتضمن البرنامج خدمات الاستشارة بشأن المسائل الجنسية والإنجابية. ويتم، من خلال برنامج التثقيف الصحي ومهارات إنقاذ الحياة الذي يُنفَّذ في المدارس، تعليم التلاميذ كيفية الحفاظ على أجسام سليمة. ويرمي مشروع السياسة الوطنية لصحة المراهقين إلى الحد من وفيات الأمهات من المراهقات عن طريق زيادة المعارف في بيولوجيا الإنجاب، ووسائل منع الحمل، والاتصال الجنسي الآمن، والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً ومن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والحد من حالات الحمل غير المرغوب فيه. وتدعو أيضاً إلى مراجعة القوانين والسياسات بحيث تتيح الاستفادة المثلى من خدمات الرعاية الصحية الخاصة بالمراهقين.

٦٨- وحسب دراسة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٠ تناولت التقييم السريع للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس ولانعدام الأمن الغذائي في ليسوتو، فإن العنف الذي يمارَس على المرأة والفتاة في ليسوتو في ارتفاع مع غلبة العنف الجنسي. وهذا يحد من فرص المرأة في التفاوض على حصول اتصال جنسي آمن ومن ثم ارتفاع نسبة إصابة النساء بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة.

هاء- حقوق الطفل (التوصية ٩٦: ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٩، ٣٤، ٣٥ - التوصية ٩٧: ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٥، ٢٩، ٣٤، ٤٠، ٤٤)

٦٩- في عام ٢٠١١، سنَّت الحكومة قانون حماية الطفل ورفاهه، الذي أصلح وكرّس عدة قوانين وجعلها منسجمة مع المعايير الدولية فيما يتعلق بحقوق الطفل. وألغى ذلك القانون وراجع قانون حماية الطفل القديم الصادر في عام ١٩٨٠. فذاك القانون لم يكن يعالج مسألة إجراء التبني بالقدر الكافي حتى إنه لم يكن يمنح الحق في التبني لأفراد شعب الباسوتو. وفضلاً عن ذلك، لم يكن القانون القديم يعالج مسائل ميراث الأطفال. أما القانون الحالي فيتناول مسألة حقوق الطفل تناولاً مناسباً ويعالج حالة الأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية ومشكلة الاتجار بالأطفال واختطافهم ومسألة الكفالة والتبني وإدارة أملاك الطفل من قِبَل مكتب رئيس المحكمة العليا.

٧٠- وشرعت الحكومة في دراسة تكاليف تنفيذ أحكام قانون حقوق الطفل ورفاهه. وتقريرُ التكاليف وثيقة استراتيجية ستوضع الميزانية وينفَّذ القانون المذكور في ضوئها وسيؤخذ بعين الاعتبار في عملية تقدير النفقات على المدى المتوسط وفي وضع الميزانية السنوية.

وسيقدم تقرير التكاليف لحكومة ليسوتو مبلغاً تقديرياً لما سيُنفَق على خدمات التنفيذ المذكورة في أحكام قانون حماية حقوق الطفل ورفاهه على مراحل طيلة الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠١٨/٢٠١٧.

٧١- وفي محاولة لتنفيذ قانون حماية حقوق الطفل ورفاهه، تم تبسيط لغة القانون وترجمتها إلى العامية المحلية لكي يسهُل نشره واطِّلاع الناس عليه. وتم إنتاج كتيبات تتضمن أحكام القانون بلغة مبسَّطة وُزعت في مختلف المقاطعات. وقامت وزارة العدل والسجون ووزارة التنمية الاجتماعية، بدعم مالي وتقني من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتنظيم سلسلة من الدورات التدريبية تم فيها تدريب ١٠٠ موظف من بينهم قضاة ومدعون وموظفون في إدارات السجون وموظفون في مكتب رئيس المحكمة العليا في جميع المقاطعات الإدارية العشر. وكان الغرض من التدريب تزويد الموظفين بالمهارات التي تمكنهم من تنفيذ القانون بفعالية. وتنكب وزارة العدل حالياً على صياغة إطار عمل تنظيمي خاص بقانون حماية الطفل ورفاهه وقواعد للمحاكمات تتضمن تفاصيل إدارية وتحدد إجراءات رسمية.

٧٢- وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تم إنشاء هيكل أساسي لمحكمة خاصة بالقاصرين في ماسيرو في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كجزء من مبادرة الحكومة لتوفير بيئة رفيقة بالطفل عندما يتعلق الأمر بأطفال مخالفين للقانون. ويسَّرت اليونيسيف أيضاً تدريب وسطاء المحاكم في محكمة القاصرين. وهي تدعو إلى اعتماد آليات مترابطة تشدد على برامج تقويم السلوك وعمليات العدالة التصالحية عِوض اللجوء إلى نظام القضاء الجنائي الرسمي.

٧٣- وفي عام ٢٠١٢، وعقب إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية، تم إنشاء ثلاث إدارات هي: إدارة خدمات الطفولة وإدارة ذوي الإعاقة وإدارة المسنين. وكُلف مدير إدارة خدمات الطفولة برعاية الطفل وحمايته ونمائه.

٧٤- وعلى صعيد المجتمع المحلي، تعمل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على التوعية بالقضايا المتعلقة بحقوق الطفل وحمايته عن طريق إحياء أيام من قبيل اليوم العالمي للإيدز واليوم الدولي للإعاقة والأيام الستة عشر لمناهضة العنف الذي يمارس على المرأة والطفل ويوم الطفل الأفريقي إلى جانب تخصيص فُسَح زمنية من البرامج التلفزيونية والإذاعية لهذه التوعية.

٧٥- وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية مع مكتب رئيس المحكمة العليا على معالجة قضايا ميراث الأطفال اليتامى مسترشدةً في ذلك بإعلان إدارة الأملاك الصادر في عام ١٩٣٥. غير أن هذا القانون قد عفا عنه الدهر و لم يعد يلبي احتياجات العصر. وتقدم إدارة التنمية الاجتماعية خدمات نفسية واجتماعية للأطفال ويسهر مكتب رئيس المحكمة العليا على استخدام الموارد التي يتركها والدا الطفل في تلبية احتياجاته.

٧٦- ويعقد المكتب باستمرار اجتماعات علنية على صعيد المجتمع المحلي لنشر معلومات عن مسؤولياته على مستوى القاعدة الشعبية. ويستخدم المكتب أيضاً فُسحاً في البرامج الإذاعية لتثقيف عامة الجمهور بشأن وظائفه وفق ما هو منصوص عليه في المادة ٤٠ من قانون حماية الطفل ورفاهه.

٧٧- واعتمدت وزارة التنمية الاجتماعية خطة وطنية استراتيجية خاصة بالأطفال ضعاف الحال للفترة ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٧ حلَّت محل الخطة الوطنية الاستراتيجية الخاصة بالأطفال ضعاف الحال للفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠. والغاية من الخطة الاستراتيجية هو تحسين نوعية حياة الأطفال ضعاف الحال وضمان تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية المخولة لهم. واختارت الخطة خمسة مجالات ذات أولوية هي: التوعية والالتزام بحقوق الأطفال ضِعاف الحال وباحتياجاتهم عن طريق الدفاع عنها وتعبئة المجتمع من أجلها؛ وتقوية قدرة الأُسر والمجتمعات المحلية على حماية الأطفال ضعاف الحال ورعايتهم وإعالتهم؛ وتقوية الحماية الاجتماعية والقانونية والقضائية المتوفرة للأطفال ضِعاف الحال ولأُسرهم؛ وتوفير مزيد من الخدمات للأطفال ضِعاف الحال ولأسرهم وزيادة فرصهم في الحصول عليها وتقوية الأنظمة. والخطة المذكورة متعددة القطاعات ويتم تنفيذها على نحو لا مركزي.

٧٨- والأطفال، مثل النساء، أول ضحايا الاتجار بالبشر. وينص قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص على أنه إذا تعرض طفل للاتجار على يد قريب له أو شخص يقوم بمسؤوليات أبوية تجاهه، فإنه يجوز للمحكمة أن تمنع ذلك الشخص من القيام بأي مسؤوليات أبوية تجاه ذلك الطفل. ويجوز للمحكمة أيضاً أن تعهد بالطفل مؤقتاً إلى جهة تمنحه الرعاية الآمنة أو أن تضعه في مكان آمن في انتظار ما سيخلص إليه تحقيق محكمة القاصرين. ويقضي القانون بالحكم على الجاني في قضية تهريب طفل بغرامة قدرها ١٨٧ ٩٢٦,٦٦ دولاراً بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو بالسجن مدى الحياة. وقد خصص قانون حماية الطفل ورفاهه باباً بأكمله للاتجار بالأشخاص. ومن التدابير الوقائية لمكافحة هذه الجريمة، توفير خدمات التثقيف ومواد التوعية الموجهة لعامة الجمهور.

٧٩- ويُعرّف قانون حماية الطفل ورفاهه الطفلَ بأنه أي شخص دون سن الثامنة عشرة. ورَفع القانون سن المسؤولية الجنائية والمقاضاة من سبع سنوات إلى عشر سنوات. ولا تجوز مقاضاة أي طفل يتراوح عمره ما بين عشر سنوات و١٤ سنة على ارتكاب جناية إلاّ بعد أن يُفرغ من التحقيق ويُثبَت أن الطفل قادر على التمييز بين الحق والباطل وأنه قادر على التصرف وفقاً لذلك التمييز.

٨٠- ولا يحظر قانون حماية الطفل ورفاهه إلا عمالة الأطفال الهادفة إلى استغلالهم ويُعتبر عمل الأطفال استغلالياً إذا كان يحرِم الطفل من التمتع بصحة جيدة أو من الحصول على التعليم أو من النماء بصورة طبيعية أو يعوقه في ذلك. ويحظر القانون استخدام الأطفال للقيام بأعمال خطيرة وفي الأشغال الصناعية ويُنشئ مخالفات تترتب عنها عقوبات. ويُحدد القانون

المذكور السن الدنيا لقبول عمل الأطفال في ١٥ سنة. وينص أيضاً على أن يمكن استخدام الأطفال ابتداءً من سن الثالثة عشرة في أداء أعمال خفيفة. ويُقصد بالعمل الخفيف الأنشطة التي لا تؤثر سلباً على نماء الطفل ولا تضر بمواظبته على الحضور إلى المدرسة. وتتماشى أحكام قانون حماية الطفل ورفاهه مع مقتضيات قانون التعليم الصادر في عام ٢٠١٠ القاضي بتسجيل الأطفال في المدارس الابتدائية وبحماية الأطفال من أن يُزج بهم في أي شكل من أشكال العمالة التي تحول بينهم وبين تمتعهم بالحق في التعليم.

٨١- وعلى الرغم من الالتزامات المذكورة أعلاه، لا يزال الفقر والعوز يُجبران أطفالاً صغاراً على العمل المأجور كرعاة للمواشي أو كخدم في المنازل.

٨٢- ويحظر قانون التعليم على المدرِّسين أو على أي شخص بالغ إخضاعَ الأطفال لعقوبة قاسية أو غير عادية بما فيها الإيذاء الجسدي. وتنص المادة ١٦ من قانون حماية الطفل ورفاهه على أن للأطفال الحق في الحماية من التعذيب والمعاملة المُهينة. وقد حُددت تدابير مقبولة للتأديب في المدرسة تتماشى مع حقوق الإنسان للطفل وهي مبيَّنة في اللوائح الجديدة للإدارة والإشراف المدرسيين. وترشد هذه اللوائح المدارس إلى سُبل تنفيذ أحكام قانون التعليم وقانون حماية الطفل ورفاهه فيما يتعلق بحقوق الأطفال ومستحقاتهم.

٨٣- وينص قانون التعليم الصادر في عام ٢٠١٠ على توفير التعليم الإلزامي والمجاني وعلى ضمان المساواة في الحصول على التعليم بين جميع الأطفال كما ينص على معاقبة أي من الوالدين يُقدِم على منع طفله من الذهاب إلى المدرسة. ويحظر القانون أيضاً المعاملة اللاإنسانية والمهينة بما فيها إيقاع العقوبة البدنية بالطفل.

٨٤- ولتعزيز حق الطفل في الصحة، توفر مؤسسة الأطفال لمعهد بايلور للطب - فرع ليسوتو الرعاية والعلاج للأطفال المصابين أو العائلات المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز. ويشتمل هذا البرنامج على توفير المشورة للأطفال قبل وبعد إجراء الفحوص للتأكد من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة. فيسجل الأطفال المصابون بالفيروس في البرنامج بينما يُعالَج الأطفال الذين لا يحملون الفيروس من المرض الذي يعانون منه ويُخلى سبيلهم. ويحصل الأطفال المسجلون على حزمة من خدمات الرعاية تشتمل على العلاج بمضاد الفيروسات العكوسة وعلى زيارات من قِبَل أخصائي التغذية وتقديم المشورة، عند الاقتضاء.

٨٥- وعلى الرغم من استمرار نشر الوعي بشأن حقوق الطفل، لا يزال الاستحواذ على الممتلكات، وهو فعل يعاقب عليه القانون، يشكل تحدياً. فالمادة ٣٩(١) و(٢) من قانون حماية الطفل ورفاهه تنص على أنه يجوز لأي من الأبوين بقي على قيد الحياة أو أي من الأقرباء يرغب في بيع أملاك الطفل أو تحويلها أو التصرف فيها أن يفعل ذلك بعد أن يحصل على إذن رئيس المحكمة العليا أولاً. ويؤدي عدم الحصول على ذلك الإذن إلى الإدانة وإلى

الحكم بغرامة قدرها ٥٠٠ دولاراً بدولارات الولايات المتحدة كمبلغ أقصى أو بالحبس لمدة لا تتجاوز عشرة أشهر.

واو- نظام العدالة (التوصية ٩٧: ٤، ٢٧، ٣٨، ٣٩)

٨٦- بفضل المساعدة التقنية التي تقدمها أمانة الكومنولث، عززت الحكومة عمليات مديرية مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية. وبفضل ذلك الدعم، تم استعراض الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ووضع مشروع قانون منع الفساد لعام ٢٠١٣. ويرمي مشروع القانون إلى تقوية الإطار التشريعي والمؤسسي للمديرية المذكورة بغرض رفع مركزها إلى مستوى مفوضية. ويحصر القانون كذلك ولاية مديرية مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية في الفساد دون إثقال كاهلها بالجرائم الاقتصادية التي يمكن أن تعالجها مؤسسات أخرى، كالشرطة، على نحو فعال. ولم يقدم مشروع القانون إلى مجلس الوزراء بعد للموافقة عليه. وفضلاً عن ذلك، تركز وحدة الاستخبارات المالية المنشأة حديثاً على الصفقات المثيرة للريبة التي تنطوي على غسل أموال أو تمويل للإرهاب.

٨٧- والاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لمكافحة الفساد للفترة ما بين ٢٠١٤/٢٠١٥ و٢٠١٨/٢٠١٩ مبادرة متعددة القطاعات، يشترك فيها القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولكل قطاع فيها دور محدد بوضوح يؤديه في مكافحة الفساد على مدى الخمس سنوات المقبلة وينتهي بها الأمر إلى أن تتحول إلى جهد جماعي ووطني. ووضعُ هذه الاستراتيجية وخطة العمل ضرورةٌ أملاها الحوار الوطني لمكافحة الفساد الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٣ وشارك فيه نحو ٢٥٠ مشاركاً أتوا من مختلف القطاعات الملتزمة بمكافحة الفساد. وسيتم وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة التي تبيّن الاستراتيجية وخطة العمل لمكافحة الفساد وتُنشر رسمياً لكي ينفذها أصحاب المصلحة قبل نهاية هذا العام. غير أن هناك بعض الهياكل القائمة بالفعل وهي: لجان مكافحة الفساد على صعيد المقاطعات، ومنظمة تُجّار ضد الفساد، ولجان نزاهة الأنظمة، وجمعيات النزاهة الطلابية، وجميعها تصب في مبادرة الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لمكافحة الفساد بوصفها البرنامج الأشمل في البلد.

٨٨- ويجري حالياً تعديل قانون الشرطة الصادر في عام ١٩٩٨ من أجل تقوية ديوان الشكاوى داخل جهاز الشرطة لتمكينه من إجراء التحقيقات دون الحصول على موافقة مفوض الشرطة أو الوزير، حسب الوضع القائم. ومن الآليات التي يستخدمها الديوان للتعريف بنفسه شنُّ حملات توعية في جميع أنحاء البلد، وقد تم حتى الآن شن حملات في ثلاث مقاطعات من مجموع عشر مقاطعات خلال هذه السنة المالية. وقد كانت الحملات أداة لإعلام عامة الجمهور بضرورة الإبلاغ عن المخالفات التي ارتكبها أفراد من الشرطة في حقهم.

٨٩- وصدقت ليسوتو على قانون إقامة العدل لعام ٢٠١١ الذي منح الاستقلال الذاتي الإداري والمالي لجهاز القضاء وقوّى إدارة القضاء. ويطبّق هذا التشريع المادة ١١٨(٣) من الدستور. فأصبح جهاز القضاء منفصلاً ومستقلاً عن أجهزة الدولة. كما أن القانون يُضفي كفاءة وفعالية على نظام القضاء. وهو يعزز مبدأي فصل السلطات وسيادة القانون. ويُقرُّ بأن القضاء هو نصير الحقوق وهو بمثابة جهاز وساطة دستوري في أي كفاح من أجل الحريات المدنية والأمانة. ويترأس كاتب المحكمة العليا إدارة القضاء فيشغل منصباً نظيراً لمنصب الأمين الرئيسي.

٩٠- وكوسيلة لخفض عدد القضايا التي يتأخر البت فيها ولتسريع إقامة العدل، نظم الاتحاد الأوروبي دورات تدريبية وحلقات عمل لفائدة القضاة على الوساطة الملحقة بالمحكمة، كآلية بديلة من آليات حل المنازعات.

٩١- و منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، تتسع جميع المؤسسات الإصلاحية لـ ٢ ٤٣٣ سجيناً. وقد خطت الحكومة خطوات واسعة في تحسين المؤسسات الإصلاحية بهدف مكافحة الاكتظاظ الشديد. فتم حتى الآن تجديد أربع مؤسسات إصلاحية من مجموع ثماني مؤسسات ويجري استبدال أنظمة المرحاض الدافق بنظام المرحاض ذي الدلو من أجل توفير ظروف معيشية لائقة للسجناء. وجرت أعمال التجديد في سجن ماسيرو المركزي وفي المؤسسات الإصلاحية في لاريبي وتاباتسيكا ومافيتنغ. وتم تجديد ٨٠ في المائة من المعسكر المفتوح في مافيتنغ. وهذا المعسكر المفتوح مخصص للسجناء الذين تكون مدد الأحكام المحكوم عليهم بها أقصر أو الذين يوشكون على إنهاء المدد المحكوم عليهم بها. ويتم تدريب السجناء في هذا المعسكر على العمل في المشاريع الزراعية. وهناك خطط يجري تنفيذها لبناء مؤسسة إصلاحية جديدة في مقاطعة مافيتنغ خلال السنتين الماليتين المقبلتين ٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٧/٢٠١٨. وفي أعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤، قامت أمانة المظالم بعمليات تفتيش في المؤسسات الإصلاحية والمستشفيات الحكومية ومرافق الاحتجاز لدى الشرطة وزنازين الاعتقال لدى الشرطة العسكرية في جميع أنحاء البلد للتأكد من أن الظروف التي يُحتجز فيها السجناء أو التي يعيش فيها المرضى أو المحتجزون تستجيب للمعايير الدولية. ويجري حالياً تجميع الاستنتاجات التي تم الخلوص إليها في التقارير.

٩٢- وعلى الرغم من اتخاذ تدابير لتقويم سلوك السجناء، لا يزال الاكتظاظ الشديد يمثّل مشكلة في أماكن الاحتجاز وفي المؤسسات الإصلاحية ويصعب القضاء على أمراض من قبيل مرض السل.

٩٣- ولا يزال الفساد أحد العوامل الغالبة التي تعيق التنمية لأن مبادئ الحكم الرشيد كالشفافية والمساءلة تتعرض لضرر كبير. ويمول الاتحاد الأوروبي حالياً مشروعاً يسمى "تقوية قطاع العدالة في ليسوتو" بهدف توطيد سيادة القانون في ليسوتو؛ ويسعى البرنامج بصورة أدق إلى تعزيز قطاع العدالة في ليسوتو بجعله مهنياً ومحايداً ويسهل الوصول إليه وهو

ما يضمن تحقيق العدالة على نحو نزيه وكفء وفي أوانه، وهو ما يضمن أيضاً مكافحة الفساد على نحو فعال. ومن الشركاء الآخرين الذين ساعدوا الحكومة في مكافحة الفساد الكومنولث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية ومصرف التنمية الأفريقي.

رابعاً- الإنجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات، والمعوقات

ألف- الإنجازات وأفضل الممارسات

٩٤- تسجل ليسوتو أحد أعلى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في أفريقيا جنوب الصحراء. فقد بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ٨٣,٣ في المائة من الرجال و٩٥,٦ في المائة بالنسبة للنساء حسب تقديرات تعود إلى عام ٢٠١٠.

٩٥- وترى الحكومة أن المساواة بين الجنسين تقع في صميم التنمية. وفي هذا الشأن، تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تعيين أول أمينة للمظالم بينما عُينت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أول قاضية للقضاة.

٩٦- وبسنِّ ليسوتو قانون إقامة العدل لعام ٢٠١١ تكون قد اعترفت بالفصل بين السلطات وباستقلال القضاء بوصفهما ركيزتا الحكم الدستوري والديمقراطي ونظراً لأهميتهما البالغة بالنسبة للحكم الرشيد.

باء- التحديات والمعوقات

٩٧- تأثرت ليسوتو بنتائج الأزمة الاقتصادية العالمية التي أضرت باقتصادها. وتضررت صادرات ليسوتو من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والإقليمي ومن تدهور معدلات البطالة.

٩٨- وتم تسريح عمال المناجم من الباسوتو في جنوب أفريقيا مع ما رافق ذلك من عواقب مالية واجتماعية وخيمة على عدد من الأسر المعيشية خاصة في الأرياف حيث يشتد ضعف الحال مقارنة بغيرها من المناطق. وللتغلب على هذا التحدي، بُذلت جهود لإنشاء فرص عمل وللقضاء على الفقر منها على سبيل المثال عقد قمة فرص العمل في آب/أغسطس ٢٠١٤. وكانت القمة بمثابة منبر للحكومة ولشركائها الإنمائيين لاعتماد برنامج عمل سيؤدي إلى أمور منها وضع حزمة استثمارات تسهّل تطوير الزراعة التجارية والسياحة وتحويل الصناعة والتركيز على قطاع النسيج والصناعات الإبداعية والمبادرات المعتمدة على التكنولوجيا.

٩٩- وظل الإنتاج الزراعي يتدهور في السنوات الأخيرة. فلم تكن الإنتاجية إيجابية على الرغم من الجهود التي بُذلت لمساعدة المزارعين عن طريق تقديم معونات مالية في شكل مدخلات زراعية. ولم تكن ظروف الطقس غير المواتية وتغير المناخ وإدارة الزراعة وتطبيق الأساليب الزراعية العصرية تبعث على الرضا. وهكذا فإن أشكال الدعم المادي لم يكن لها سوى أثر ضئيل على الإنتاج عموماً. وفضلاً عن ذلك، أعلن رئيس الوزراء في عام ٢٠١٢ حالة طوارئ فيما يخص انعدام الأمن الغذائي طالباً المساعدة من المجتمع الدولي.

١٠٠- ولا تزال ليسوتو تواجه ارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز. الأمر الذي يتَّم أغلب الأطفال الذين أصبحوا يقومون أكثر فأكثر برعاية آبائهم أو إخوتهم الأصغر سناً أو أقاربهم الآخرين المصابين بالمرض. وحصل ارتفاع في معدل وفيات الأطفال وكذلك في وفيات الأمهات. وكثفت الحكومة جهودها في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز حيث نفذت برامج للوقاية والرعاية والعلاج وأتاحت الحصول بالمجان على الرعاية الأساسية والحصول على المشورة الطوعية والفحوص الطبية بالمجان وشنت حملات توعية وتثقيف ووفرت العلاج بمضاد الفيروسات العكوسة بالمجان وجعلت فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز في صميم جميع سياساتها وبرامجها، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى تسريع الجهود. ويرتبط التحدي الآخر في هذا الشأن بحل اللجنة الوطنية للإيدز التي كانت تتولى التنسيق في قضايا فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز. وتقوم وزارة الصحة حالياً بتنسيق هذه المسائل وهي التي تُعنى بقضايا الصحة بصفة عامة.

١٠١- ولا يزال توفير الخدمات الصحية يشكل تحدياً لا سيما مع ظهور فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز وما يتصل بهما من أمراض. وقد تمكنت الحكومة، بمساعدة شركائها الإنمائيين، من إنشاء هياكل أساسية كبيرة في شكل عيادات طبية ومراكز صحية في جميع أنحاء البلد. غير أن التحدي الباقي هو توفير العاملين الفنيين المناسبين ولا سيما في المناطق النائية. وتنكب الحكومة حالياً على استعراض الحوافز التي تقدَّم في هذا القطاع من أجل حل هذه المشكلة ومن جملة تلك الحوافز بدء العمل بالأجر بناءً على الأداء. وخلال عام ٢٠١٣/١٤، أطلقت وزارة الصحة برنامجاً لاستبقاء الممرضات والمولدات اللاتي يعملن في المناطق النائية في البلد. وقد أثبت البرنامج نجاحه ويجري رصده من كثب.

خامساً- الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

١٠٢- ستواصل الحكومة تشجيع النمو الاقتصادي الشامل الذي من شأنه أن يولّد العمالة المنتجة وأن يحد من الفقر.

١٠٣- وستواصل تطوير الهياكل الأساسية لجعل الفرص الاقتصادية في متناول جميع شرائح السكان وللتأسيس لقيام حركة تصنيع سريع ولإنشاء فرص العمل.

١٠٤- وستواصل أيضاً تحديد القطاعات ذات الإمكانيات العالية للمساهمة في تحقيق معدلات نمو تتراوح بين ٥ و٩٧ في المائة سنوياً بما في ذلك إنشاء ١٠ ٠٠٠ فرصة عمل في السنة في المتوسط، بما يوسع قاعدة المهارات من أجل الاستجابة لاحتياجات سوق العمل. وستوضع استراتيجية تتماشى مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية تتألف من خطة استثمارية وإطار للرصد وإنشاء فرص العمل من أجل تشجيع النمو الاقتصادي.

١٠٥- وستواصل الحكومة توفير وتحسين الخدمات وجعلها في متناول مواطنيها على صعيد المقاطعات وعلى صعيد القاعدة الشعبية.

١٠٦- وستعمل على تحسين الأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية وإدخال محاصيل عالية القيمة النقدية وتطبيق ممارسات أفضل في إدارة المزارع واستخدام الري وجمع المياه.

١٠٧- ومع أن ليسوتو لم تتمكن من تحقيق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية فإنها ستضاعف جهودها لتحقيق هذه الأهداف وستَحشد بعد عام ٢٠١٥ عدداً أكبر من الشركاء الإنمائيين وستمارس دوراً قيادياً حاسماً من أجل تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٢٠ لأن الأهداف الإنمائية للألفية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالركائز السبع التي تستند عليها رؤية ٢٠٢٠.

١٠٨- وستواصل ليسوتو تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد واتخاذ خطوات ملموسة للقضاء عليه من قبيل الاستمرار في تقوية إدارة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية ووحدة الاستخبارات المالية اللتين تساعدان الوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين في التحقيق في حالات غسل الأموال والفساد والتدليس.

١٠٩- وعلى الرغم من أن عملية إنشاء وتفعيل لجنة حقوق الإنسان قد استغرقت وقتاً طويلاً، لا تزال الحكومة ملتزمة بتفعيلها حيث إنها ستكمّل دورها الأساسي كوكالة مسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها. وستواصل ليسوتو العمل مع أصحاب المصلحة الخارجيين ومع الشركاء الإنمائيين من أجل تفعيل اللجنة المذكورة.

١١٠- ويشكل معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات مؤشرين أساسيين على درجة تطور البلد لأنهما يدلان على مدى جودة الخدمات الصحية والبرامج الصحية. وستعمل ليسوتو على خفض معدلي وفيات الأطفال ووفيات الأمهات بنسبة ٢٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٧.

١١١- ويشكل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والإيدز تهديداً لتنمية ليسوتو. لذلك، فإنها ستحدُّ من معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة بنسبة ١٥ في المائة على

الأقل وستوفر العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة لـ ٨٠ في المائة من السكان على الأقل بحلول عام ٢٠١٧.

١١٢- والإدارة البيئية القوية ضرورية للحد من الفقر وهي بمثابة استراتيجية إنمائية طويلة المدى. وستواصل ليسوتو الحد من التدهور البيئي.

١١٣- وتزدهر التنمية الاقتصادية أكثر عندما يقوم الحكم الرشيد وتصان سيادة القانون. لذلك، فإن تعزيز الديمقراطية والسلام والاستقرار عن طريق مكافحة الجريمة وتعزيز دور البرلمان والمساءلة والشفافية أمور ستظل تشكل الأولوية بالنسبة للحكومة.

سادساً- المساعدة التقنية وبناء القدرات

١١٤- تطلب ليسوتو المساعدة التقنية وبناء والقدرات في المجالات التالية:

- التدريب على إعداد تقارير الدولة الطرف؛
- إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- تقوية هيئات الإشراف الأخرى كأمانة المظالم ومديرية مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية وديوان الشكاوى لدى الشرطة ووحدة الاستخبارات المالية؛
- وضع سياسة خاصة بحقوق الإنسان وتنفيذها؛
- شن حملات توعية عامة وتطوير مواد للدعوة؛
- إنشاء مكتبة تضم الوثائق والمنشورات المتعلقة بحقوق الإنسان.

١١٥- وتم إدراج هذه القائمة على سبيل المثال لا الحصر ويمكن تقديم المساعدة أيضاً في مجالات أخرى في الميدان الاجتماعي والاقتصادي من أجل مساعدة البلد في بعض المجالات التي تحظى بالأولوية ومنها الحد من الفقر والتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز.